سلطنة عمان
ديوان البلاط السلطاني

العدد السابع

الوشق
Lynx

نشرة شهرية يصدرها المركز الوطني للبحث الميداني في مجال حفظ البيئة

المركز الوطني للبحث الميداني
في مجال حفظ البيئة

أبريل ٢٠١٦م -رجب ١٤٣٧هـ

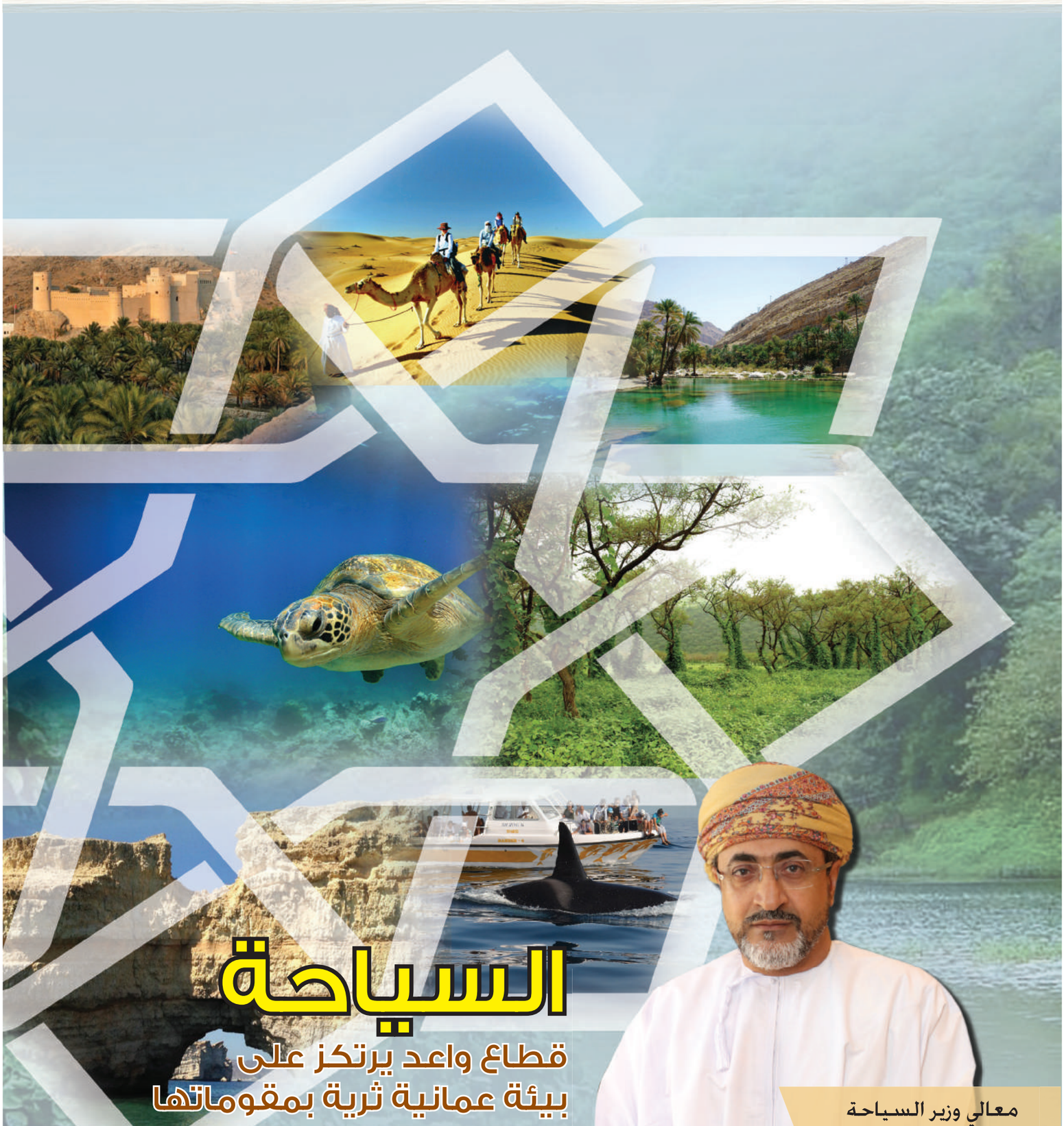

السياحة
قطاع واعد يرتكز على بيئة عمانية ثرية بمقوماتها

معالي وزير السياحة

الأوزون
يحمي الأرض.. ونحن ندمره

السلطنة تنضم لاتفاقية فيينا

انضمت السلطنة بموجب المرسوم السلطاني رقم (٩٨/٧٣) بتاريخ ١٩٩٨/٩/٢٨ م إلى اتفاقية فيينا لحماية طبقة الأوزون، كما صادقت على تعديلي مونتريال ١٩٩٧م وبكين ١٩٩٩م في ٢٠٠٤/١٠/١٠م بموجب المرسوم السلطاني السامي رقم (٢٠٠٤/١٠٦). وقد تمكنت السلطنة من تحقيق متطلبات الالتزام ببروتوكول مونتريال وتحقيق الاستفادة من مشاريع بناء القدرات الوطنية والتدريب بالإضافة إلى الدراسات والمشاريع والدعم الفني وتوفير الأجهزة والمعدات التي تشجع على استخدام التقنيات البديلة بدعم مالي وفني من الصندوق متعدد الأطراف لبروتوكول مونتريال.

سميت طبقة الأوزون بذلك لأنها تحتوي على غاز الأوزون وتتواجد في الغلاف «الأستراتوسفيري» للأرض، ويتكون غاز الأوزون من ثلاث ذرات أوكسجين مرتبطة ببعضها ويرمز إليها بالرمز الكيميائي (O3) ، ومن أهم وظائف طبقة الأوزون، حماية سطح الأرض من أن تصله الأشعة الضارة للشمس مثل الأشعة فوق البنفسجية ب، التي تسبب أضرارًا بالغة للإنسان وخاصة سرطانات الجلد، وتضر بالعين وتؤثر على جهاز المناعة، كما تحدث ضررا كبيرا بالتنوع النباتي على كوكب الأرض، حيث أن هناك أنواعا كثيرة من النباتات ذات حساسية كبيرة لهذا النوع من الأشعة، إضافة إلى الأضرار الكارثية بالبيئة البحرية وغيرها من الأنظمة البيئية الأخرى.

حقائق علمية

وأثبتت الحقائق العلمية أن بعض المواد الكيميائية التي تستخدم في كثير من التطبيقات الصناعية تؤدي إلى تدمير طبقة الأوزون الستراتوسفيري، حيث حذر العلماء من زيادة مساحة ثقب طبقة الأوزون التي تحمي الكرة الأرضية من الإشعاعات الشمسية والكونية، إذ تؤدي إلى تزايد هذه الأشعة التي تلحق الضرر بكافة أشكال الحياة على كوكب الأرض، حيث أظهرت دراسة القياسات لدرجة حرارة سطح الأرض خلال الخمسمائة عام الأخيرة ارتفاع درجة حرارة سطح الأرض، وقد حدث ٨٠٪ من هذا الارتفاع منذ عام ١٨٠٠، بينما حدث ٥٠٪ من هذا الارتفاع منذ عام ١٩٠٠، كما أظهرت الدراسات طول مدة موسم ذوبان الجليد وتناقص مدة موسم تجمده؛ حيث تقدم موعد موسم ذوبان الجليد بمعدل ٦,٥ أيام/قرن، بينما تقدم موعد موسم تجمده بمعدل ٥,٨ أيام/قرن في الفترة ما بين عامي ١٨٤٦ و١٩٩٦، مما يعني زيادة درجة حرارة الهواء بمعدل ١,٢ درجة سلزيوس/قرن.

العالم يتحرك

بعد ظهور الحقائق العلمية التي حذرت من التدهور الحالي في طبقة الأوزون، بدأ العالم في التحرك لإيجاد حل مناسب وعاجل، بدأ بإبرام اتفاقية فيينا لحماية طبقة الأوزون في عام ١٩٨٥، التي أكدت على ضرورة إيجاد بروتوكول يحدد التزامات الدول بشأن المواد المستنفذة لطبقة الأوزون، مما فتح الطريق لإقرار بروتوكول مونتريال بشأن المواد المستنفذة لطبقة الأوزون في عام ١٩٨٧ الذي دخل حيز التنفيذ سنة ١٩٨٩م. وقد تم إجراء أكثر من تعديل على البروتوكول الأخير بهدف تحقيق الهدف الذي وقع من أجله، منها تعديلات لندن ١٩٩٠، كوبنهاجن ١٩٩٢م، مونتريال ١٩٩٧م، وأخيرا تعديل بكين ١٩٩٩، ويعتبر بروتوكول مونتريال من أنجح الاتفاقيات الدولية، نظرا لما حققه من نتائج إيجابية في مجال خفض استهلاك المواد المستنفذة لطبقة الأوزون.

وجهة نظر

التنسيق البيئي الخليجي

داود بن سليمان البلوشي
dskbalooshi@diwan.gov.om

جاء اعلان الرياض في الدورة (٣٦) للمجلس الأعلى لمجلس التعاون لدول الخليج العربية التي عقدت في المملكة العربية السعودية في شهر ديسمبر ٢٠١٥م ، مؤكدا على أهمية زيادة التنسيق البيئي والتكامل بين جهود دول المجلس في عدد من القضايا البيئية الهامة وهي مجال حماية البيئة، تبادل الخبرات بين دول المجلس والمنظمات الدولية والإقليمية المختصة ، اقتراح السياسات والقرارات الخاصة بالمحافظة على البيئة البحرية لدول المجلس، معالجة التصحر، نضوب المياه الجوفية، والتغير المناخي.

إن تأكيد أصحاب الجلالة والسمو قادة دول مجلس التعاون على أهمية تعزيز العمل البيئي المشترك بين دول المجلس لهو أمر بالغ الأهمية بمكان ، حيث يأتي من منطلق قناعاتهم الخاصة واهتمامهم المباشر بالقضايا البيئية وأهمية معالجة تحدياتها وإيجاد الحلول المناسبة لها بما يتناسب والوضع البيئي الراهن لدول الخليج . فالعمل البيئي المشترك بين دول المجلس هو إحدى المنطلقات الحضارية التي تسعى من خلالها إلى إيجاد بيئة نظيفة تحقق الاستدامة للموارد الطبيعية التي تزخر بها الدول وتحافظ على صحة الإنسان من كافة الملوثات .

الجهود البيئية المبذولة على مستوى دول الخليج هي جهود حثيثة ، إلا ان الوضع البيئي الراهن يتطلب مزيدا من التنسيق والتكامل في مختلف الجوانب والقضايا البيئية بين مختلف الجهات الحكومية والخاصة ومؤسسات المجتمع المدني العاملة في المجال البيئي ، فدول الخليج بحاجة ماسة إلى توحيد تشريعاتها البيئية ، وتفعيل برامجها وقضاياها المشتركة في كافة المجالات البيئية منها الإدارة البيئية والتنمية المستدامة للموارد الطبيعية والحفاظ على صحة الإنسان من كافة الملوثات البيئية سواء أكانت صناعية أو كيميائية أو إشعاعية ، والحفاظ على الموارد الأحيائية والفيزيائية للحياة الطبيعية والفطرية والبحرية ، إلى جانب تفعيل البرامج والأنشطة التوعوية التي تغرس القيم والمبادئ الإيجابية لدى الأفراد بأهمية الحفاظ على البيئة وصون مواردها الطبيعية ، والاهتمام بموضوع التغير المناخي وآثاره المستقبلية على البيئة الخليجية ، والاستفادة من التجارب الناجحة والخبرات البيئية العالمية للمنظمات الدولية .

حفظ الله أصحاب الجلالة والسمو قادة دول المجلس في اهتمامهم بالقضايا البيئية الخليجية ، وأمد في عمرهم ، ورزقهم الصحة والعافية والعمر المديد .

الإشراف العام
د. سيف بن راشد الشقصي

رئيس التحرير
داود بن سليمان البلوشي

المراجعة الفنية
خليفة بن بدوي الحجي

هيئة التحرير
عيسى الصمصامي
مروة المخينية
هناء الهنائية
محمد المقيمي
زكريا المعولي
عبد الله السابعي
محمد الهدابي

في محاضرة ألقاها الدكتور سيف الشقصي

المركز الوطني يستعرض التنوع البيئي في السلطنة أمام الجمعية البريطانية العمانية

قام الدكتور سيف بن راشد الشقصي المدير التنفيذي بالمركز الوطني للبحث الميداني في مجال حفظ البيئة بإلقاء محاضرة عن التنوع البيئي في السلطنة بدعوة من الجمعية البريطانية العمانية في لندن، حضر المحاضرة سعادة الشيخ عبدالعزيز بن عبدالله الهنائي سفير السلطنة المعتمد لدى المملكة المتحدة وأعضاء الجمعية البريطانية العمانية وعدد من الأكاديميين البريطانيين المتخصصين في مجال الأحياء والتاريخ الطبيعي والبيئة فضلا عن مسؤولين في عدد من كبريات المتاحف البريطانية. وتم عرض فيلم تسجيلي لأول مرة عن الطيور في السلطنة.

شملت المحاضرة العديد من المحاور الهامة حول التنوع البيئي والأحيائي في السلطنة، فقد تطرّق في محاضرته الى الاهتمام السامي لجلالة السلطان قابوس بن سعيد المعظم – حفظه الله ورعاه – بالبيئة العمانية بشكل خاص والبيئة العالمية بشكل عام من خلال تخصيص جائزة السلطان قابوس لحماية البيئة التي توزع عن طريق منظمة اليونسكو كل عامين، وتبرع جلالته بجائزة لقطاع شؤون الإنسان والبيئة بالأمانة العامة لمجلس التعاون الخليجي، واهتمام جلالته دائما بالبيئة العالمية وحرصه على أن يكون هناك وئاما بيئيا عالميا، كما شملت المحاضرة اهتمام جلالته بالبيئة العمانية من خلال إنشاء أول وزارة للبيئة على مستوى الدول العربية في ١٩٨٤م، وإصدار جلالته العديد من القوانين والتشريعات البيئية المنظمة للعمل البيئي في السلطنة، وانضمام السلطنة إلى العديد من الاتفاقيات والبروتوكولات البيئية العالمية. كما تطرقت المحاضرة إلى البناء التشريعي والتنظيمي للعمل البيئي في السلطنة، وإلى أهم القوانين البيئية التي صدرت وتكفل حماية صحة الإنسان والبيئة المحيطة به، إلى جانب التطرق إلى أهم المشاريع والبرامج البيئية التي تقوم بها مختلف الجهات الحكومية العاملة بالسلطنة في المجال البيئي، ومشاريع وأنشطة مؤسسات المجتمع المدني في الجوانب البيئية، وأهم مكونات التنوع الأحيائي والفطري بالسلطنة، وأهم المحميات الطبيعية ودورها في حماية النظم البيئية في السلطنة، وأهم التحديات التي تواجهها البيئة العمانية، والجهود التي تبذل من أجل حماية منظومة العمل البيئي في السلطنة، وعرف الدكتور سيف الشقصي الحضور بمفردات تراث السلطنة الطبيعي والتنوع الحيوي للبيئة العمانية، والجهود التي تبذلها السلطنة من أجل الحفاظ على هذه المفردات. كما سلطت المحاضرة الضوء على بعض البحوث البيئة الميدانية التي نفذها المركز الوطني في السلطنة. وتم عرض فيلم الطيور في السلطنة وهو أحد أهم الأفلام الوثائقية التي قام المركز بإنتاجه أخيرا، حيث عرض لأول مرة بعد إنتاجه في هذا الملتقى، وقد شدّ هذا الفيلم انتباه العلماء والباحثين البريطانيين فيما تزخر به البيئة العمانية من مكنونات طبيعية نادرة، والجهود التي تبذلها السلطنة في الحفاظ على مختلف أنواع الطيور المقيمة والمهاجرة التي تأتي للسلطنة سنويا من خطوط هجرة الطيور مما شكلت ملاذا آمنا لجميع الطيور في العالم للوقوف في السلطنة .

المركز يعرض فيلما وثائقيا من إنتاجه يتناول حياة الطيور في السلطنة

معالي وزير السياحة في حوار مع الوشق

السياحة

قطاع واعد يرتكز على بيئة عمانية ثرية بمقوماتها

يعد قطاع السياحة من القطاعات الواعدة التي تسهم بدرجة كبيرة في تطوير اداء الاقتصاد الوطني، وهو احد القطاعات الحيوية التي تقوم بدور هام في الحفاظ على البيئة، حيث تشكل البيئة احد اهم الخواص التي تميز السياحة من دولة لأخرى خصوصا إذا كانت تعتبر مقوما رئيسيا متفردا في المقصد أو الوجهة السياحية كما هو الحال بالنسبة للسلطنة التي شهدت انجازات تنموية في مختلف القطاعات بصفة عامة وفي القطاع البيئي بصفة خاصة، اعتمدت في الاساس على النهج السامي لحضرة صاحب الجلالة السلطان قابوس بن سعيد المعظم ـ حفظه الله ورعاه ـ واهتمامه المبكر بقضية البيئة العمانية وربط الاعتناء بها مع مخططات التنمية المستدامة مما ساهم في تنظيم القطاع المشرف عليها وحفظها بكرا. حول الجهود التي تقوم بها وزارة السياحة من اجل تنمية وتطوير واستدامة القطاع السياحي العماني، ومدى التنسيق مع مختلف الجهات البيئية والمعنية من اجل ايجاد تنمية مستدامة في المواقع السياحية البيئية، كان لنا هذا الحوار مع معالي احمد بن ناصر المحرزي وزير السياحة للتعرف على جهود الوزارة في تطوير قطاع السياحة البيئية وأهم ما اشتملت عليه الاستراتيجية العمانية للسياحة ٢٠٤٠ في هذا الجانب، وكيفية الاستفادة من المقومات الطبيعية والبيئية للسلطنة في هذه الاستراتيجية الوطنية الواعدة.

تتميز السلطنة بجمال الطبيعة والمواقع البكر، ما هي رؤية معاليكم حول توجهات الوزارة نحو ترويج تلك المواقع؟

تمتلك السلطنة العديد من المقومات التي تجعلها قبلة متفردة لمحبي السياحة البيئية، فالاهتمام المبكر لمولانا حضرة صاحب الجلالة السلطان قابوس بن سعيد المعظم ـ حفظه الله ورعاه ـ بالبيئة العمانية ، شكل دعائم وأبعاد العمل البيئي في السلطنة، وحقق ارتباطا بين مسيرة التنمية وأهداف اصحاح البيئة بإدخال الاعتبارات البيئية في جميع مراحل التخطيط والتنفيذ للمشاريع التنموية كافة والسياحية بشكل خاص، مما جعلها من البيئات البكر التي تحتوي على كافة الاشكال الجاذبة للسياح من سهول وجبال وصحاري ووديان وشواطئ وخيران ومحميات طبيعية وغيرها حيث تتميز بأجوائها الصحية النقية التي تخرج مرتاديها من أعباء الحياة العصرية وتمنحهم تجربة سياحية بيئية متفردة، كما يتسق هذا مع التوجيهات السامية لجلالة السلطان المفدى – أعزه الله وأبقاه – والقاضية بالإهتمام بالقطاع السياحي الواعد وتنميته للوصول للتنويع الاقتصادي المرجو، خصوصا و أن هنالك زيادة في الطلب على هذه النوعية من السياحة البيئية. كما أنها في حالة صعود مستمر وملحوظ لدرجة أنه من أسرع القطاعات نموا في صناعة السياحة، تقدر منظمة السياحة العالمية هذه النسبة بحوالي ١٠إلى ١٥٪ من إجمالي الإنفاق السياحي العالمي وهي نسبة عالية مقارنة بالقطاعات الأخرى.

تمتلك السلطنة الكثير من المقومات السياحية المتنوعة والمتفردة التي حققت لها سمعة ومكانة متقدمة في خريطة السياحة الدولية، كيف يقيم معاليكم تطور صناعة السياحة العمانية؟

لقد شهد قطاع السياحة العمانية في السنوات الأخيرة تطورا كبيرا معتمدا على ما حبا الله السلطنة من مقومات بيئية سياحية ومواقع خلابة وطبيعة بكر وعلى بنى أساسية ومقومات حضارية وتاريخية وثقافية عريقة، ونحن نعي أن قطاع السياحة لديه الكثير من الإمكانيات تواكبها الكثير من التطلعات، لذا نسعى في الإستراتيجية العمانية للسياحة ٢٠٤٠ أن تشمل تنمية وتطوير القطاع السياحي في كافة محافظات وولايات السلطنة، تشرف عليها الوزارة بصفتها المسؤولة عن تنظيم القطاع السياحي العماني، وتقوم بالتنسيق مع كافة الجهات ذات الصلة لتقديم خدمات مميزة تؤدي الى وضع السياحة العمانية المسؤولة في موقع متقدم على خريطة السياحة العالمية، وجعل السلطنة قبلة للسياح على مستوى العالم، وهذا عطفا على ما يملكه القطاع السياحي الواعد من امكانيات تسهم في دفع الاقتصاد الوطني نحو التنويع في مصادر الدخل، وما يمكن أن يوفره القطاع من فرص عمل ومن مشروعات مجتمعية واقتصادية للكثير من الأفراد والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة. كما يدفعنا الموقع الاستراتيجي للسلطنة وعوامل الاستقرار والتنمية التي تتمتع بها السلطنة إلى تقديم تجربة رائدة في المجال السياحي لها بسمتها وطابعها العماني المميز الذي يراعي ثقافة وعادات وتقاليد المجتمع العُماني ويقوم على تسويق منتجاته السياحية وتقديمها بصورة حياتية جذابة تميز كل ولاية ومحافظة عن الأخرى بحيث تمنح زائر كل محافظة تجربة مميزة ومتفردة، ويكون المستفيد الاول اهالي هذه المجتمعات المحلية الحاضنة للمواقع التي يوجد بها مقاصد سياحية، لذا تشجع الوزارة قيام الشركات الأهلية بإدارة وتنفيذ المشاريع السياحية لأنهم الأولى والأخبر بالمنتج السياحي المحلي ولأنهم الأكثر دراية ومعرفة بأفضل سبل عرض وتسويق وتطوير هذا المنتج والحفاظ عليه لاستدامته.

تعمل الوزارة على تطوير عدد من مواقع السياحة البيئية ؟ ما هي رؤية معاليكم الكريمة في مساهمة تلك المواقع في تنمية قطاع السياحة؟

تكمن الأطر الأساسية للسياحة البيئية في الحفاظ على التنوع البيئي والاحيائي للسلطنة من خلال توظيفها للأغراض السياحية وفق معايير الإستدامة والسياحة المسؤولة والسياحة الخضراء، ومن وجهة نظرنا فإن أحد أهم المعايير هو توعية وتوظيف المجتمع المحلي ليكون شريكا حقيقيا في تلك التنمية السياحية من أجل تحقيق الأهداف التنموية من جهة ومن أجل إيجاد عوائد اقتصادية مجدية سواء على المستويين الوطني والفردي، لذا فإن رؤية وزارة السياحة في شأن السياحة البيئية واضحة حيث أن جميع المنتجات السياحية التي تنفذها الوزارة تقوم على التوظيف السليم لكيفية استثمار المقومات السياحية البيئية المتنوعة سواءً أكانت تنوعا إحيائيا أو بيئيا أو جيولوجيا أو حتى في المجالات الأخرى، ومن جانب آخر فإن الوزارة تدعم أيضاً المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتي تعتبر أحد الكيانات الرئيسية الفاعلة في المجتمع المحلي فيما يتعلق بالموافقة على تنفيذ مشاريع سياحية بيئية أو صديقة للبيئة سواء من خلال الادارة والتشغيل او الاستثمار وهذا

المحرزي:

- الاهتمام السامي المبكر بالبيئة العمانية شكل دعائم رئيسية في الحفاظ عليها
- تمتلك السلطنة العديد من المقومات التي تجعلها قبلة متفردة لمحبي السياحة البيئية

- نتعاون مع المركز الوطني من اجل التعرف على التنوع الأحيائي والطبيعي للسلطنة حيث تقوم استراتيجيتنا على مسح الموارد الطبيعية وتقييمها ودراستها لتطويرها واستثمارها كمنتج سياحي
- منتجات النزل الخضراء والنزل التراثية تدعم توجهاتنا في إنشاء نزل صديقة للبيئة

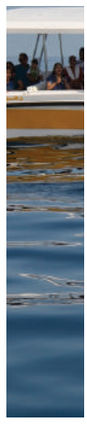

بطبيعة الحال يؤكد وجود الشراكة الحقيقية فيما بين وزارة السياحة والجهات الحكومية الأخرى وبين القطاع الخاص وأفراد المجتمع المحلي وبالتالي هذا ينعكس في المحافظة على مفردات السياحة البيئية . وهنا تجدر الإشارة بأن الوزارة وضمن برنامجها الأساسي للتوعية وللتطوير ولمواكبة مستجدات السياحة البيئية تنظم وتشارك في عدد من المؤتمرات والملتقيات وحلقات العمل التي تركز على عدد من القضايا والتحديات المهمة في قطاع السياحة البيئية والتي تتضمن في غالب الأحيان عرض التجارب الدولية الناجحة في التخطيط والإدارة للسياحة البيئية.

ما هي النسبة المتوقعة لإسهام السياحة البيئية في الدخل السياحي السنوي للسلطنة؟

لا نستطيع تحديد نسبة معينة لأن السلطنة تمتلك العديد من المقومات المتنوعة المتشابكة والمتقاطعة بين البيئي والتراث الإنساني والمعالم الحضارية التي واكبت عصر النهضة وغيرها، بالإضافة إلى المميزات والسمعة العالمية التي تصنف السلطنة والعمانيين كبلد وشعب مضياف ومستقر وآمن يعمل على نشر المحبة والسلام بين جميع شعوب العالم.

نحن نستهدف أن يساهم قطاع السياحة المسؤولة التي نسعى إليها ومن خلال برنامج واضح توضحه الاستراتيجية العمانية للسياحة ٢٠٤٠ للوصول إلى ما نسبته ٦٪ من إجمالي الناتج الوطني وجذب أكثر من ٥ ملايين سائح في هذا الجانب، لكننا نعود ونكرر أن البيئة العمانية البكر من أهم عوامل الجذب السياحي، لذا تجدنا دائما نهتم بدعم المشاريع الإستثمارية الخاصة بالنزل البيئية والنزل الخضراء، ونضع المعايير البيئية في قمة أولوياتنا عند الموافقة على مخططات مشاريع سياحية، فعلى سبيل المثال هنالك المخيمات السياحية التي تحتضنها طبيعة عمان الساحرة والتي تم في العام الماضي إصدار الموافقة النهائية لعدد ٦ مخيمات سياحية ستوفر ١١٨ وحدة إيوائية ذات مواصفات واشتراطات تراعي حفظ البيئة واستدامتها في المقام الأول.

يعد الحفاظ على البيئة مرتكزا لاستدامة الاستفادة من المواقع السياحية البيئية، كيف تنسق الوزارة مع الجهات البيئية في السلطنة؟

التنسيق مع جميع الجهات المعنية بالقطاع البيئي العماني من وحدات ومؤسسات حكومية وخاصة ومجتمعية من الأولويات التي نأخذ بها في التخطيط والإدارة للسياحة البيئية ولا شك أنه يوجد هنالك تنسيق متواصل بين هذه الوزارة والجهات الأخرى كديوان البلاط السلطاني ووزارة البيئة والشؤون المناخية ووزارة الزراعة والثروة السمكية ووزارة التراث والثقافة ومجلس البحث العلمي وجامعة السلطان قابوس ومكتب حفظ البيئة والمركز الوطني للبحث الميداني في مجال حفظ البيئة وغيرها من المؤسسات والجمعيات ذات الصلة فيما يتعلق بالمساهمة والمشاركة في دراسة بعض من الجوانب التخصصية ذات العلاقة بالتنوع الأحيائي او الجيولوجي او التراث الثقافي، حيث أن هنالك عدد من المواقع ذات الهوية البيئية والسياحية تقع تحت مسؤولية تلك الجهات فبالتالي تكون هنالك آلية تنسيق مباشرة مع هذه الجهات وهنالك تجارب سابقة ومثمرة في هذا الجانب لا سيما في تقديم الإستشارات اللازمة والمقترحات بشأن الحفاظ على التنوع الأحيائي للسلطنة.

يعد المركز الوطني للبحث الميداني في مجال حفظ البيئة أحد الجهات الهادفة لصون البيئة العمانية والتوعية المستمرة بضرورة الحفاظ عليها، كيف يرى معاليه مستقبل التعاون مع المركز؟

لا شك أن من أهم منهجيات استراتيجية وزارة السياحة هو التعرف على التنوع الأحيائي والطبيعي للسلطنة، ان هذه الإستراتيجية توضح الألية المناسبة والعلمية في كيفية مسح الموارد الطبيعية وتقييمها ودراستها بحيث يتم تطويرها واستثمارها كمنتج سياحي متكامل يضمن الحفاظ على تلك المقومات البيئية بالدرجة الأولى وتوفير عائد اقتصادي من خلال تطويرها سياحياً، لذا فالتعاون مع المركز الوطني للبحث الميداني في مجال حفظ البيئة، يشكل عاملا مهما لتحقيق مخطط الوزارة لما يملكه من إمكانيات بحثية في المجال البيئي، وما يحويه من كفاءات في مجال البحث البيئي الميداني، خصوصا وان خطط وبرامج وزارة السياحة قد سلطت الضوء على ضرورة معرفة آراء وانطباعات السياح والمخططين والمطورين في ماهية المنتجات السياحية البيئية التي يجب تنفيذها، والجدير بالذكر أن الاستراتيجية قد تطرقت الى اشراك كل جهات الاختصاص بشؤون البيئة والسياحة فيما يتعلق بعملية التطوير السياحي بما يضمن بأن التطوير سيكون على أفضل معايير الجودة والمنهجية.

ما هي الاشتراطات التي تسعى الوزارة إلى تحقيقها في المواقع السياحية البيئية وكيف يتم التنسيق مع السكان المحليين؟

تسعى الوزارة الى تحقيق التنمية المستدامة للموارد والإمكانيات السياحية البيئية الطبيعية وحمايتها من العبث والهدر والإستخدام الجائر ومن تهديدات التلوث والتغيرات المناخية بالإضافة إلى صيانتها والحفاظ على جاذبيتها واستدامتها وتوفير خدمات البنية الأساسية والمرافق العامة الصديقة للبيئة في المناطق السياحية المستهدف تنميتها، بالإضافة إلى تقديم مزيد من التسهيلات لتحسين عرض المنتج السياحي بما يحقق تحفيز الطلب السياحي وتعظيم الفوائد الإقتصادية والإجتماعية للسياحة عبر إشراك ومساعدة المجتمعات المحلية على المساهمة والإستفادة من التنمية السياحية، ولنا في نموذج قرية العليا مثلا طيبا حيث حرصت الوزارة على حث وتشجيع سكان القرية في إقامة شركة أهلية لتقديم الخدمات السياحية للقرية بالإضافة الى اسناد مشروع اقامة نزل بيئية لأحد المستثمرين من أبناء القرية وهو نهج تسعى الوزارة الى تعميمه في كافة ربوع السلطنة.

«جمعية البيئة» تثبت أجهزة تعقب على طيرين مهددين بالانقراض

نجحت جمعية البيئة العُمانيّة أخيرا بتثبيت أجهزة إرسال تعمل بالطاقة الشمسيّة على فرخين من طيور الرخمة المصرية خلال شهر يناير ٢٠١٦، ضمن مشروعٍ بحثيّ يهدف إلى الحصول على فهمٍ أفضل لبيئة هذه الطيور المهددة بالانقراض. ويأتي هذا الإنجاز ضمن مشروع حماية طيور الرخمة المصرية في السلطنة الذي أطلقته الجمعية في إطار جهودها المتواصلة لتحديد مواقع تكاثر هذه الطيور، والمخاطر الرئيسيّة التي تهددها، والتدابير الوقائية اللازمة للحفاظ عليها.

المركز الوطني يشارك الملايين في «ساعة الأرض»

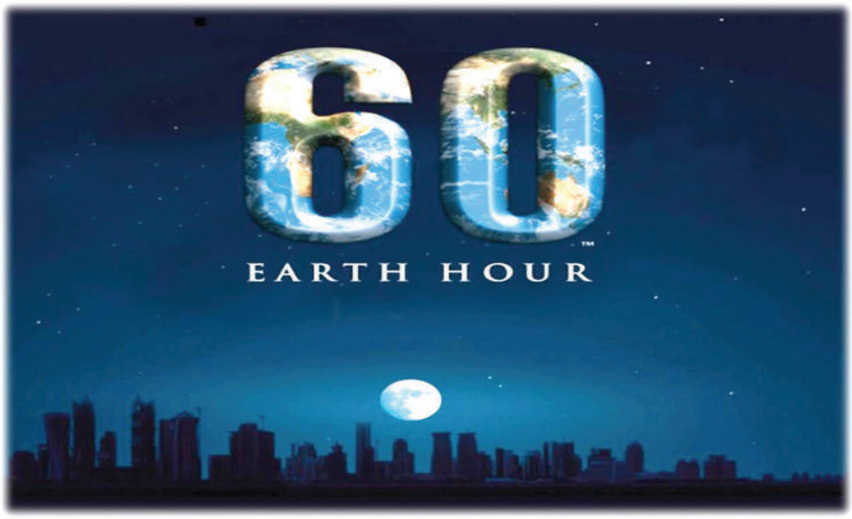

شارك المركز الوطني للبحث الميداني في مجال حفظ البيئة الملايين حول العالم احتفالهم بالحدث العالمي «ساعة الأرض» لعام ٢٠١٦، الذي يوافق نهاية شهر مارس من كل عام، حيث تعكس هذه الخطوة الرمزية النهج الذي يتّبعه المركز الوطني لزيادة الوعي لدى المجتمع العماني، ودفعه إلى اتخاذ خطوات إيجابية وجادة لخفض معدلات الاستهلاك ووقف الهدر في الموارد من خلال إطفاء الإضاءة لمدة ساعة واحدة على الأقل. وتعتبر «ساعة الأرض» أكبر حدث بيئي عالمي، يعمل على تشجيع الأفراد والمجتمعات وملاك المنازل والشركات على إطفاء الأضواء والأجهزة الإلكترونية غير الضرورية لمدة ساعة واحدة للحد من خطورة التغيّر المناخي، وإبراز أهمية الحفاظ على البيئة وحمايتها من كل أشكال التلوث وغرس ثقافة الترشيد في استخدام مصادر الطاقة المختلفة وتعزيز وتنمية السلوك البيئي الإيجابي. الجدير بالذكر أن هذه المبادرة قد انطلقت من مدينة واحدة في عام ٢٠٠٧ وقد توسعت تدريجيا لتطال أكثر من ١٧٨ بلدا وسبعة آلاف مدينة في العالم بأسره، حيث بات ملايين الأشخاص في العالم يشاركون في هذه الاحتفالية البيئية التي تهدف إلى التذكير بأن الطاقة التي نستهلكها لها كلفة على كوكب الأرض وحث الحكومات والأفراد على التحرك من أجل المناخ. فمصادر الطاقة الأحفورية، من فحم وغاز ونفط، التي تستخدم خصوصا في توليد الكهرباء مسؤولة عن ثلاثة أرباع انبعاثات الغازات المسببة لمفعول الدفيئة التي تقف وراء الاحتباس المناخي.

مساع علمية لتوليد الكهرباء من الفاكهة والخضار

يسعى علماء أمريكيون إلى ابتكار حلول لمواجهة أزمة الكهرباء وإيجاد بدائل قد يراها البعض غريبة وغير قابلة للتطبيق على أرض الواقع. وبحسب العلماء فقد ثبتت إمكانية استخدام الفاكهة والخضارالفاسدة لتوليد الكهرباء، وبهكذا تتم الاستفادة من هذه النفايات التي عادة ما يتم التخلص منها واستخدامها في خلايا الوقود البيولوجية لتوفير الطاقة الخضراء. وعبر الهندسة الوراثية، لن تكون النباتات خضراء فقط بل ومضيئة أيضا، حيث استطاع علماء أمريكيون العبث في جينات بعض النباتات التي يمكن وضعها في المنزل لتحل محل الكهرباء وتضيء المنازل مؤدية نفس دور المصابيح.

توقعات بأزمة غذاء حادة في غضون ٣٠ عاما

توقع خبراء من منظمة الأغذية والزراعة الأمريكية أن العالم سيواجه نقصا حادا في الأغذية في غضون ٣٠ عاما، وأوضح العلماء أن نحو ٨٠٠ مليون شخص هم محرومون الآن من الحصول على ما يكفيهم من الغذاء، واعتبروا أن الأمر يعود إلى سببين، أولهما النمو السكاني السريع والثاني هو إساءة استخدام المواد الغذائية. وأشارت نتائج الدراسات التي أجراها الخبراء إلى أن ما لا يقل عن ٣١ في المائة من سكان الأرض يسيئون استخدام المنتجات الغذائية المتوفرة إذ يتلفون الطعام الذي لا يزال صالحا للأكل. ويبلغ حجم "القمامة الغذائية" خلال عام واحد ١,٣ مليار طن، وربع هذه الكمية يكون كافيا لإطعام جميع الجياع حول العالم.

علماء: الحياة على الأرض كانت ستستحيل لولا الدرع المغناطيسي

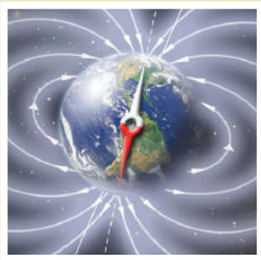

قال علماء إن مراقبتهم للنجم «كابا كيتا» مكّنتهم من التوصل إلى أن وجود الدرع المغناطيسي هو ما جعل الحياة ممكنة على سطح الأرض. وأضاف العلماء أنه لولا الدرع المغناطيسي الذي يحمي الغلاف الجوي من الرياح الشمسية، ومنع تطاير الغلاف الجوي والمياه لما كانت الحياة ممكنة على سطح الأرض. ومنذ سنوات ونظرا لأهمية الدرع المغناطيسي فإن العلماء يحاولون تحديد التوقيت الذي تَشكّل فيه هذا الدرع للمرة الأولى، والذي يمكن بدوره أن يوفر دلائل حول الفترة التي بدأت فيها الصفائح التكتونية بالتحرك وكيف تمكن الكوكب من البقاء قابلا لوجود الحياة فيه. ويبقى تحديد وقت ظهور هذا الدرع المغناطيسي غير ممكن لعدم وجود بقايا لأرض من ذلك الزمن. ورجح بعض الجيولوجيين أن يكون ظهور الدرع المغناطيسي مرافقا لتكوين الأرض.